# أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي: الاستعمار الجديد

د. نصير عاروري ★

ان اهتمام القوى العظمى بالشرق الاوسط يرجع الى اعتبارات خارجية بالنسبة للمنطقة وسكانها ، كالاعتبار الجغرافي وسياسة القوى والمواد الخام . فانشغال روسيا القيصرية بالوصول الى التنفذ في المنطقة معروف تماما . كما أن غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ وزحف المانيا نحو الشرق كانت تحركه اعتبارات مشابهة . ولقد تسببت القوى العظمى ، من خلال تنافسها على النفوذ في المنطقة ، في حالة من عدم الاستقرار وذلك بتشويه السير الطبيعي للتطور السياسي في بلدان المنطقة . اذ استغلت تلك القوى العداوات المحلية وسببت نشوب الصراع الطائفي والعرقي . وهذه النقطة تفسرها صراعات محلية متتالية كالحرب الاهلية في لبنان سنة ١٨٦٠ وحرب اليونان والاتراك سنة ١٩١٩ وحرب لبنان الاهلية الثانية سنة ١٩٥٨ ومجزرة أيلول في الاردن سنة ١٩٧٠ ، بالاضافة الى الحرب الباردة بين الدول العربية المحافظة والدول العربية التقدمية .

ولعل العامل الجغرافي كان من اهم الاسباب التي جذبت الغزاة الى المنطقة . حيث انها تقع على ملتقى طرق تربط القارات الثلاث — اوروبا وآسيا وافريقيا ، كما انها تؤمن اقصر طريق بين اوروبا والشرق الاقصى .

لكن اكتشاف البترول في هذه المنطقة قد أعطاها في الوقت الحاضر اهمية استراتيجية اضافية . اذ ان ٧٧ر٦٦ ٪ من الاحتياطي العالمي المعروف للبترول موجود في هذه المنطقة وفي شمال افريقيا . بينما لا يوجد لدى الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ١ر٤٣ بليون برميل او ٢ر٦ ٪ من الاحتياطي العالمي ، بينما تستحوذ الدول الاشتراكية على ٩٨ بليون برميل أي ما يعادل ٧ر١٤ بالمائة من الاحتياطي العالمي (١) واذا ما اضفنا الى احتياطي المنطقة المكتشف الكمية الاحتياطية غير المكتشفة بعد ، فان اجمالي احتياطيها يصل الى ثلاثة ارباع الاحتياطي العالمي وليس الى الثلثين فقط ، كما هو معروف . وفي عام ١٩٧٢ انتجت منطقة الشرق الاوسط ومنطقة شمال افريقيا ٣ر٤٠ ٪ من مجموع الانتاج العالمي للبترول . (٢)

---

★ استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة ساوثرن ماساشوستس في الولايات المتحدة . ورئيس سابق لجمعية الخريجين العرب الامريكان .

1. *Oil and Gas Journal. (Worldwide Oil issue. December 25, 1972.)*
2. *Middle East Economic Digest, Vol. 17, 18 (14 May, 1973), p. 500.*

على أن نفط الشرق الاوسط ليس فقط الاكثر غزارة في العالم ، بل انه النفط الارخص في العالم ايضا ، وذلك لتجمعه في جيوب قريبة من سطح الارض ، مما يسهل استخراجه . فبئر النفط في الولايات المتحدة ينتج بمعدل ١٥ برميل يوميا بكلفة تتراوح بين ٢ — ٥ر٢ دولارا باليوم الواحد . ويقابل ذلك ان البئر الواحد في الشرق الاوسط ينتج وسطيا (٤٥٠٠) برميل يوميا وبكلفةلا تتعدى عشرين سنتا للبرميل الواحد . بينما يكلف البرميل الواحد من النفط الفنزويلي ستين سنتا ومن النفط النيجيري ٦٢ سنتا .

وتملك شركات النفط الاميركية اكثر من نصف انتاج النفط في الشرق الاوسط . فهناك خمس شركات اميركية من اصل الشركات الرئيسية السبع في المنطقة، وهذه الشركات الخمس هي : شركة موبيل وتكساكو والخليج وستاندارد اويل اوف كاليفورنيا وستاندارد اويل أوف نيوجرسي . اما الشركتان المتبقيتان فهما : شركة شل وشركة بريتش بتروليوم ، ومعظم اسهمهما بريطانية .

ولقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية ، قبل سنتين خلتا ، ان زيادة الاستهلاك على البترول الامريكي ونقص الاحتياطي الامريكي والفنزويلي ، بالاضافة الى القيود الكندية على تصدير النفط ، أدركت ان جملة العوامل هذه ستجبرها على الاعتماد على نفط الشرق الاوسط في فترة لا تتعدى سنة ١٩٨٠ . فهي ، أي الولايات المتحدة ، تخسر من احتيا طيها اربعة اضعاف ما يخسر الشرق الاوسط من احتياطيه الان .

ولقد نشرت مجلة بتروليوم انتليجنس ويكلي في عددها الصادر بتاريخ امايو ١٩٧١ دراسة حكومية امريكية تشير الى ان الاعتماد الامريكي في المستقبل القريب جدا على نفط الشرق الاوسط لن يتأثر بالمليوني برميل اللذين قد تنتجهما الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ نتيجة لتحسين الانتاج النفطي في الاسكا القطبية . اذ ان هذه الزيادة قد تكفي بالكاد لتعويض النقص في آبار تكساس واوكلاهوما التي بدأت تشح تدريجيا والتي يتوقع ان تجف عام ١٩٨٢ .

وفي الماضي القريب جدا صرح هربرت هانسن ، وهو احد كبار موظفي شركة جولف ، في احدى جلسات الكونغرس بأن « نفط الشرق الاوسط سيكون ذا اهمية بالغة ومتزايدة لاية مصالح امريكية ، سواء كانت هذه المصالح قومية او على مستوى شركة انتاج أو مستهلك » (٣) .

**ازمة الطاقة : —**

بدأ الامريكيون يدركون ان النصف الغربي من العالم الذي تعود ان يكون مستودعا كبيرا جدا لمصادر الطاقة سيستعمل عما قريب فقط النصف فالشرقي من العالم للاستهلاك المحلي . وهذا ما يسبب الشعور بعدم الاستقرار لشعب تعود طويلا على الاكتفاء الذاتي في الطاقة . ويقول هربرت هانسن ان العجز الامريكي في انتاج النفط سيرتفع من اقل من بليون برميل باليوم الواحد الى (١١) مليون برميل باليوم سنة ١٩٨٥ (٤) . ويرى

---

3. *U.S. Interests in Policy Toward the Persian Gulf, Hearings Before The Sub-committee on the Near East of The Committee of Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety Second Congress, Second Session (Feb. 2; June 7; Aug. 8 and 15, 1972), p. 34. (Hereafter cited as U.S. Interest and Policy Toward the Persian Gulf.)*
4. *Ibid., p. 35.*

البروفسور أ.ج ـــ مير A. J. Meyer الاستاذ بجامعة هارفارد أن الطلب على الطاقة سنة ١٩٨٥ سيكون ضعف ، وربما ثلاثة أمثال ، ما هو عليه الان ، وان هذا الطلب سيصل الى أربعة اضعاف في نهاية هذا القرن . (٥)

وقد أعدت الهيئة الوطنية الامريكية لمراقبة الطاقة دراسة من مجلدين الى ادارة الشئون الداخلية توضح فيها الطلب على ٢٢ر٧ مليون برميل من النفط في اليوم الواحد سنة ١٩٨٠ مقابل الطلب على ١٤ر٧ مليون برميل من النفط باليوم سنة ١٩٧٠ (٦) . وتشير نفس الدراسة الى ان حوالي ربع الكمية المطلوبة ستستورد من البلدان العربية ، في حين ان ٣ ٪ فقط من حاجة الولايات المتحدة قد استورد من الشرق الاوسط في نهاية الستينات ، علما بانه ليس من المتوقع ان يتغير الانتاج المحلي الحالي الذي يصل الى ٣ر١١ مليون برميل يوميا ليواجه الطلب الذي سيتزايد عام ١٩٨٠ بنسبة ٧٥ ٪ مما هو عليه الان .

كما شهد جيمس آتكنس وهو المدير السابق لمكتب الوقود والطاقة في الادارة الامريكية والسفير الامريكي الحالي في المملكة العربية السعودية ، شهد امام لجنة تابعة للكونغرس بأن الولايات المتحدة سوف تعتمد في نصف استهلاكها المحلي للنفط على الشرق الاوسط حوالي عام ١٩٨٠ (٧) . وفي شهادة اخرى يفيد آتكنس بأن الولايات المتحدة تنتج (١٢) مليون برميل يوميا بينما تستهلك ١٨ مليون برميل باليوم . كما تنبأ بأن الاستهلاك عام ١٩٨٠ سيصل الى ٢٤ مليون برميل باليوم ، ولن ينتج محليا اكثر من (١٠) مليون برميل باليوم . كما قدر بان الاربعة عشر مليون برميل التي ستستورد يوميا سيكون معظمها ( من ٨ ـــ ١٠ مليون برميل ) من الشرق الاوسط (٨) . وفي ذلك التاريخ سيكون استيراد الولايات المتحدة من النفط مساويا لاستيراد اوروبا .

وبالرغم من أن هذه الارقام تبدي تباينا بسيطا ، الا انها كلها تجمع على شيء واحد هو ان ازمة الطاقة في امريكا في الوقت الحاضر تجسد معضلة الطلب المتزايد باستمرار على الطاقة بينما المصدر محدود . فالولايات المتحدة التي تمثل سدس عدد سكان العالم تقوم بانتاج ربع مجموع انتاج العالم من الطاقة ، ولكنها تستهلك ثلث هذا المجموع العالمي .

وقد صرح روجر مورتون ، وزير الداخلية الامريكي للجنة الشئون الداخلية التابعة لمجلس النواب الامريكي بقوله مهما بلغ

---

5. *Keynote address at the Fall Meeting (1972) of the Middle East Institute, Washington. See the Christian Science Monitor, 10.10.72.*
6. *National Petroleum Council, U.S. Energy Outlook: An Initial Appraisal 1971-1980 (Washington, 1971), Vol. I, p. 28. (Hereafter cited as U.S. as U.S. Energy Outlook).*
7. *The Middle East 1971: The Need to Strengthen the Peace. Hearings Before the Subcommittee on The Near East, House Foreign Affairs Committee, 92nd Congress, First Session. For a similar estimate see: Monroe, Elizabeth, The Changing Balance of Power in the Persian Gulf, New York: American Universities Field Service, 1972, p. 36.*
8. *Energy and Foreign Policy, Hearings Before the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, Ninety Third Congress, First Session (May 30-31, 1973), p. 69. (Hereafter cited as Energy and Foreign Policy).*

مقدار ما تنتجونه من النفط فسوف تعجزون عن سداد نصف الاستهلاك (٩) ، واضاف بانه يجب تعويض هذا العجز عن طريق الاستيراد من بلدان اخرى . وتقوم الولايات المتحدة حاليا باستيراد ٢٦ ٪ من استهلاكها من النفط (١٠) ، خصوصا من كندا وامريكا اللاتينية اللتين تزودانها بـ ٧٥ ٪ من اصل الكمية السابقة الذكر ، ولكن دافيد فريمان — احد مسئولي مؤسسات فورد لمشروع سياسة الطاقة ، يشهد بأن مصادر الطاقة هذه ، اي كندا وامريكا اللاتينية ، تعمل بكل طاقتها تقريبا ، وانه لن يكون هناك من بديل لنفط الشرق الاوسط (١١) اذا استمر الاستهلاك الامريكي الحالي على ما هو عليه .

**هل يوجد بديل للنفط الخام المستورد من الشرق الاوسط ؟**

كان النفط يشكل خلال العقدين الماضيين من هذا القرن ٤٠ ٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة . كما يشكل مع الغاز ، في الوقت الحاضر ٧٥ ٪ من مجموع هذه الطاقة المستهلكة (١٣) . ويجمع رجال الصناعة ورجال السياسة والاعلماء ورجال الاقتصاد في الولايات المتحدة على أن مصادر الطاقة المستعملة حديثا يجب أن تطور وذلك للتقليل من الاعتماد على النفط الاجنبي المستورد . حتى أن الرئيس السابق نيكسون في رسالته عن الطاقة في شهر ابريل سنة ١٩٧٣ وضع الاسس العريضة لخطط لها اهمية جوهرية من أجل تطوير مصادر الطاقة الجديدة كتحويل الفحم الى الغاز وكالطاقة الشمسية والطاقة النووية . كما تقدم اربعة اعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي ، ومن ضمنهم رؤساء لجنتي التجارة والشئون الداخلية ، تقدموا في ١٦ مارس سنة ١٩٧٣ بمشروع حملة بحث تكلف عشرين بليون دولار لجعل الولايات المتحدة تكتفي ذاتيا بمصادر الطاقة المحلية حوالي سنة ١٩٨٣ . وقد عبر السناتور هنري جاكسون عن تفاؤله بجدوى مثل هذا البرنامج بقوله « اننا نستطيع ان ننجز ذلك اذا تابعنا المشروع بنفس السرعة التي اتبعت في مشروع مانهاتن للحرب العالمية الثانية — من أجل تطوير القنبلة الذرية ، وبنفس السرعة التي طالب بها الرئيس نيكسون عام ١٩٦١ لايصال الانسان الى سطح القمر (١٤).

وقد أمرت وكالة الطاقة الذرية الامريكية ببناء مفاعل نووي ذي مولد سريع بالقرب من اوك ريدج في ولاية تينيسي . ومن المتوقع ان يبدأ العمل سنة ١٩٨٠ ، ولكنه لن يبدأ على اساس تجاري كامل قبل سنة ١٩٩٠ (١٥) . الا ان الاعتماد على المفاعلات المولدة له محاذيره الناتجة عن تكديس الفضلات وعن اخطار التعرض

---

9. *Quoted in O'Toole, Thomas, "Exhorbitant Oil Demand in U.S. Outstrips Nation's Production," The Springfield Union, 1-1-73, p. 31.*
10. *McLean, John, The United States Energy Outlook and its Implications for National Policy. (Stamford, Conn., Continental Oil Company, Sept. 21, 1972). A sppech delivered at World Affairs Council, Pittsburg, Pa. J. McLean is Chief Executive Officer for CONOCE and Chairman of the National Petroleum Council's Committee on the U.S. Energy Outlook.*
11. *Energy and Foreign Policy. p. 28.*
12. *Christian Science Monitor, 10-10-72.*
13. *Darmstadter, Joel. "Energy in Crisis".*
14. *Boston Globe, March 17, 1973, p. 5.*
15. *Wilford, John, "Energy Crisis: In Quest of New Sources," New York Times, April 18, 1973, p. 21.*

للاشعاع النووي . علما بأن مثل هذه المولدات تبقى ذات مزايا اقتصادية بالنسبة للمركبات الهيدروكربونية ( كالبنزين والاستلين ) . وتفيد التقديرات الحديثة بأن اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة النووية بنسبة ٦ر. ٪ من مجموع الطاقة المستهلكة سوف يرتفع الى ٣ر٩ ٪ عام ١٩٨٠ (١٦) . والى ١٧ ٪ عام ١٩٨٥ (١٧) .

ويعتبر الانصهار النووي طريقة اخرى لتوليد الطاقة النووية . لكن التقديرات تفيد بأن هذه الطريقة لن تكون قابلة للاستخدام العملي قبل فترة تتراوح ما بين عشرين ومئة سنة . ومن المصادر التي لا تزال في مرحلة التجريب الطاقة الجوفية والطاقة الشمسية البحرية . وقد افاد مستشارو المؤسسة العلمية الوطنية بأن الطاقة الجوفية لتوليد الكهرباء عن طريق استغلال حرارة جوف الارض — لن تستخدم قبل سنة ٢٠٠٠ ميلادية (١٨) .

ويتوفر في الولايات المتحدة وقود المستحاثات بكميات كبيرة كالفحم والزيت الحجري والرمال القطرانية . اذ يمثل الفحم الحجري المستهلك ٣ر١٨ ٪ من مجموع الطاقة المستهلكة هناك (١٩) ، وتستطيع مصادر الفحم الحجري احتمال مثل هذا الاستهلاك طيلة مئتين او ثلاثمئة سنة . لكن مجلس البترول الوطني يعتقد بأن قدرة المصادر هذه ستهبط الى ١٧ ٪ من مجموع الطاقة المطلوبة في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٥ (٢٠) . الا ان استعمال الفحم تظل تعيقه العوامل البيئية ومشكلات العمل ، بالاضافة الى انه لا يمكن ان يستعمل مباشرة في قطاع المواصلات . علما بان تحويل الفحم الى غازنن لن يتم قبل التسعينات (٢١) .

ويشكل البترول الاصطناعي المستخرج من الحجر الزيتي بديلا آخر للبترول . ولكن الحرارة الناتجة عن حرقه ليست عالية كتلك الناتجة عن حرق البترول الطبيعي . هذا بالاضافة الى أن استخدام النفط الحجري تعيقه مصاعب تكنولوجية وبيئية مثل كيفية التخلص من الفضلات ، اذ ان ( ٨٠ ٪ ) من الحجر الزيتي يتبقى بعد استخلاص النفط منه .

ويتضح مما سبق ان وجهات النظر القائلة باستعمال مصادر للطاقة بديلة عن البترول لتجنب الاعتماد على استيراده ليست عملية على المدى القريب لذلك فان معظم الابحاث الحالية تتجه نحو ايجاد حلول طويلة المدى اكثر مما تتجه نحو تخفيف العجز الحالي . ويمكن القول من زاوية المفهوم الفيزيائي بأن مصادر الطاقة البديلة للبترول هي مناسبة للمستقبل المتطور . اما من زاوية المفهوم السياسي فلا بد من القول بأن الاعتماد على صادرات الشرق الاوسط الخام أمر لا بد منه حتى نهاية هذا القرن على الاقل — علما بأن الولايات المتحدة ستظل تعتمد في ثلثي طاقتها المستهلكة على البترول والغاز الطبيعي حتى سنة ١٩٨٥ .

واذا ما عرفنا الحقيقة القائلة بأن حاجة الولايات المتحدة للمنتجات البترولية سوف تتضاعف حوالي ١٩٨٥ ، وهذا ما يجعل من الضروري استيراد (١٥) مليون برميل من النفط الخام يوميا ، فلا بد من القول بأن البلدان الوحيدة القادرة على

---

16. *U.S. Energy Outlook, Vol. 1, p. 73.*
17. *U.S. Interest and Policy Towards the Persian Gulf, p. 35.*
18. *Wilford, op. cit.*
19. *Congressional Record, August 15, 1972; E7495.*
20. *U.S. Energy Outlook. Vol. 1, page 73.*
21. *Estimate of Professor Jack Howard of M.I.T., quoted in Wilford, op. cit., p. 21.*

تموينها بمثل هذه الكميات هي بلدان الشرق الاوسط ، وخصوصا المملكة العربية السعودية وايران اللتان يستطيع احتياطيهما الممكن استيعاب مثل هذه الزيادة في الاستهلاك . فالمملكة العربية السعودية التي انتجت سنة ١٩٧٢ (٢ر٥) مليون برميل يوميا سيكون بأستطاعتها انتاج (١٠) مليون برميل باليوم الواحد .

ولقد قال جون ماكلين John J. Mclean رئيس الشركة الدولية للنفط Continental Oil Co. سنة ١٩٧٣ . « ان النفط العربي ليس فقط هاما ، بل هو جوهري .... ولا توجد اية طريقة الان او في المستقبل المنظور لاستبداله . ان موقفنا صعب بمكان ، بحيث لو ان العرب ارادوا أن يلعبوا ضدك ، فسوف تكون المباراة قاسية بالنسبة لك » (٢٢) .

ويشهد روبرت بروجهام Robert Brougnam احد المسئولين بشركة النفط العربية الامريكية ARAMCO أمام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الامريكي قائلا : « لا يوجد بديل لنفط الشرق الاوسط ، سواء بالنسبة لنا أو لحلفائنا في اوروبا واليابان ، ولا يمكن ان تعوض خسارته في هذا العقد عن طريق اي مصدر آخر — أو عدة مصادر مجتمعه ، للطاقة . » فبينما كانت الولايات المتحدة تعتمد على نفط الشرق الاوسط بنسبة ٣ ٪ من استهلاكها للنفط عام ١٩٧٠ ، فان هذا الرقم ارتفع الى ١٥ ٪ عام ١٩٧٢ ، ومن المتوقع ان يصل الى ٣٥ ٪ عام ١٩٨٠ .

**ميزان القوة النفطية :**

**المدلول الاقتصادي لاعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الاوسط :**

في تقريره السنوي عن الحالة الاقتصادية الدولية المقدم الى الكونغرس سنة ١٩٧٤ أعطى البيت الابيض هذه التقديرات المتعلقة بفواتير النفط المستورد ( وهي تعتمد على حجم الاستيراد وعلى الاسعار القائمة في الفترة التي كتب فيها التقرير عام ١٩٧٣ ) .

**فواتير النفط المستورد من قبل البلدان الغربية :**

( الفاتورة الاجمالية للنفط المستورد ) :

| | سنة ١٩٧٣ | سنة ١٩٧٤ |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٣ر٩ بليون دولار | ٢٥ بليون دولار |
| اوروبا الغربية | ٢ر٢٢ بليون دولار | ٥ر٥٥ بليون دولار |
| اليابان | ٦ر٦ بليون دولار | ١٨ بليون دولار |
| كندا | ٣ر١ بليون دولار | ٤ بليون دولار |
| بلدان اخرى | ٦ر٣١ بليون دولار | ٥ر٢٢ بليون دولار |
| اجمالي الفاتورة | ٧٠ مليون دولار تقريبا | ١١٥ بليون دولار تقريبا |

وقد قدرت حصة الدول العربية المنتجة للنفط عام ١٩٧٤ بواحد وخمسين بليون دولار بينما قدرت حصة ايران بـ (١٨) بليون دولار . ويرى البنك الدولي بأن عائدات البترول هذه الخاصة بسبع دول عربيةمنتجة للنفط سوف ترتفع الى (٦١) بليون دولار عام ١٩٧٥ والى (١٠٨ر٧) بليون دولار عام ١٩٨٠ . ومعظم هذه العائدات ستكون من الولايات المتحدة وحلفائها . ويقدر بنك تشيز مانهاتن The Chase Manhattan Bank أن ٧٥٪ من مجموع ما تستورده الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ من النفط سيكون من الشرق الاوسط . وان استيراد (١٥) مليون برميل من الشرق

---

22. *Quoted in Smith, William, "Arab Oil: Is it an Economic Atom Bomb?" New York Times (July 8, 1973), Section 4, page 2.*

23. *Ibid, p. 37.*

الاوسط يوميا ، وحسب مشروع خطة سابقة ، سيكلف الولايات المتحدة مبلغ (١٠٥) مليون دولار يوميا ، اي حوالي (٣ر٣٨) بليون دولار بالسنة . علما بانه من غير المتوقع ان تبقى كلفة البرميل الحالية دون ارتفاع حتى عام ١٩٨٠ .

وقد قدرت صحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal ان الولايات المتحدة ستدفع مبلغا يتراوح بين (٣٠) و(٣٥) بليون دولار كثمن للنفط المستورد عام ١٩٨٥ (٢٤) . علما بأن هذه الصحيفة نشرت تقديرها هذا قبل حرب اكتوبر عندما كانت اسعار النفط اقل بكثير مما هي عليه الآن .

والولايات المتحدة تنظر بخوف شديد الى ارتفاع عائدات البترول العربي المتوقع من (٩) بليون دولار عام ١٩٧١ (٢٥) الى (٧ر١٠٨) بليون دولار عام ١٩٨٠ . كما ابدى موظفو الادارة الامريكية وكبار المدنيين المعروفين اهتمامهم الشديد بما يحمله بروز القوة العربية الاقتصادية المستقلة من مضامين وبتأثير الثروة العربية على تعادل القوة الشرائية للعملات الدولية المتداولة . وقد علق السناتور الامريكي هيوبرت هامفري Hubert Humphrey على هذه النقطة قائلا : « سيأتي وقت يتحكم فيه شيوخ الجزيرة العربية في الدولار ما لم تجمد هذه الكميات الكبيرة من الاموال المكدسة (٢٦) .

كما كتب الصحفي توماس اوتول Thomas O'tool قائلا : « سيكون لدى العالم العربي من الدولارات عام ١٩٨٠ . بمقدار ما لدى كل من البنك الدولي World Bank وبنك الاستيراد والتصدير Export - Import Bank مجتمعين . وسيرتفع هذا الرصيد عام ١٩٨٥ الى ثلاثة اضعاف ما لدى هذين المصرفين معا بالاضافة الى رصيد بنك انترناشنال مونيتاري Intrernational Monetary . اما هوراس بيلي Horace Baily من البنك الكيميائي في نيويورك فيقدر بأن الدول العربية ستحصل على ما قيمته (١٧٥) بليون دولار عام ١٩٨٠ كعائدات للنفط (٢٨) .

وهذه الكميات الكبيرة من الاحتياطي النقدي مكنت الدول العربية المنتجة للنفط من فرض حظر جزئي على تصدير النفط للولايات المتحدة وهولندا ما بين عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ . وهذا ما دعا الى سياسة التقنين في استهلاك النفط في الولايات المتحدة واوضح النتائج الاقتصادية الشديدة التأثير لفرض حظر طويل الاجل على تصدير النفط .

وهذا التهديد المستمر المتمثل بقطع النفط قد خلق لدى اخصائيي الطاقة الامريكيين تنبؤات ملؤها التشاؤم . وقد صرح رئيس المكتب الفيدرالي الامريكي للطاقة ، جون سوهيل Joun Sawhill بأن اي حظر للنفط يقع خلال السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة سيكون له تأثير اشد على الولايات المتحدة من التأثير الذي تركه الحظر السابق . اذ ان الكميات الكافية من الطاقة لن يمكن انتاجها محليا للاستغناء عن الطاقة المستوردة قبل عام ١٩٨٠ (٢٩) ، وهذا التاريخ هو الحد الفاصل الذي وصفه مشروع الاكتفاء الذاتي . وقد وصل مدراء شركة الارامكو ARAMCO الى نفس القناعة هذه فقالوا : « ان حظر النفط مرة ثانية سيكون بمثابة كارثة اقتصادية لانه

---

24. *Wall Street Journal, June 7, 1972.*
25. *Middle East Economic Digest (May 4, 1973), p. 500.*
26. *Wall Street Journal (January 23, 1973).*
27. *O"Toole, op. cit.*
28. *Farnsworth, Clyde, "Force on Monetary Scene: Oil From Mideast," March 16, 1973, p. 65.*
29. *Los Angeles Times, April 20, 1974; Also see Facts (May 13, 1974) published in Beirut by the Lebanese Association For Information on Palestine.*

سيسبب انخفاض الانتاج بحدة ، وبالتالي ارتفاع الاسعار الكبير مرة ثانية » (٣٠) .

ويؤثر اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الاوسط على ميزانها التجاري مع المنطقة ايضا . وقد وصل العجز في ميزان المدفوعات الامريكي عام ١٩٧٢ الى (٥ر٦) بليون دولار ، منها (٤) مليون دولار كثمن للنفط المستورد . والولايات المتحدة لا تزال الى الوقت الحاضر تتعامل مع الشرق الاوسط بفائض تجاري مقبول بالنسبة لها . وقد وصل هذا الفائض عام ١٩٧٢ الى (٥ر٤) بليون دولار مقابل (٥٦ر١) بليون دولار في السنة السابقة . (٣١) .

أن كمية الدولارات التي ترد الى الولايات المتحدة من الشرق الاوسط تصل الى ( ٥ر٢ ) بليون دولار وهذا المبلغ يمثل عائدات الاستثمارات الامريكية . او عائدات ايداع واستثمار الاموال في الولايات المتحدة الامريكية . لكن نسبة استيراد الولايات المتحدة من نفط الشرق الاوسط التي تصل الى (٣ر١) بليون دولار تمثل زيادة مقدارها (١) بليون دولار عن عام ١٩٧١ (٣٢) . ولقد شهدت سنة ١٩٧٠ اول عجز تجاري امريكي مع ليبيا والجزائر . كما وصلت صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الى الولايات المتحدة ضعف ما كانت عليه في السنة السابقة .

وفي سنة ١٩٨٠ سيزداد مثل هذا العجز . فاستيراد النفط من الشرق الاوسط يمكن آنذاك ان يسبب عجزا في ميزان المدفوعات الامريكي يصل الى (٢١) بليون دولار (٣٣) ، اذا افترضنا ان حوالي (١٠) بليون دولار اخرى ستعود الى اسواق النقد الغربية كثمن للبضائع والخدمات التي تشتريها شعوب منطقة الشرق الاوسط من الولايات المتحدة واليابان واوروبا . ويجب التنويه هنا الى ان اجمالي دخل الولايات المتحدة من تصدير البضائع والخدمات لا يتجاوز (٦٦) بليون دولار (٣٤) . ويبقى السؤال المهم . ماذا ستبيع الولايات المتحدة ، والى من؟ فشركاؤها التجاريون في اوروبا الغربية سيعانون نفس المعضلة (٣٥) ، كما أن بلدان الشرق الاوسط لها قدرة محدود على الاستيراد بسبب سبة نموها الصناعي وحجم اسواقها الصغيرة القليلة الاستهلاك . وتعلق مجلة النيويورك تايمز New York Times على هذه النقطة بقولها :

« هناك سؤالان سيستمران في طرح نفسهما طوال السبعينات وهما : ماذا تفعل الدول المنتجة للنفط باموالها ، وكيف تستطيع الدول المستهلكة الحصول على نفطها والمحافظة على التوازن في ميزانيتها بآن واحد » (٣٦) .

وقد قامت ادارة الرئيس نيكسون في محاولة لحل هذه المعضلة بتوقيع اتفاقية اقتصادية مع المملكة العربية السعودية تقضي باستخدام التكنولوجيا الامريكية من اجل استثمار عائدات السعودية من النفط والبالغة (٢٢) بليون دولار عام ١٩٧٤ في انشاء

---

30. *International Herald Tribune (April 10, 1974) reported in Facts (May 13, 1974).*
31. *Middle East Economic Digest (4 May, 1973), p. 495.*
32. *MEED, 4 May 1973, p. 465.*
33. *Farnsworth, op. cit. U.S. paid $2.3 billion in 1970.*
34. *McLean, John, op. cit., p. 7.*
35. *Europe's annual outflow in 1980 is estimated at $25 billion and Japan's at $15 billion Farnsworth, op. cit.*
36. *Smith, William, "Energy Crisis: Shortages Amis Plenty," New York Times, April 17 1973.*

مشاريع صناعية في السعودية نفسها (٣٧) . كما تقوم الولايات المتحدة بتشجيع المملكة العربية السعودية لشراء السندات الحكومية الامريكية واسهم الشركات الامريكية . وتأمل الولايات المتحدة ان تحذو الدول الاخرى المنتجة للنفط حذو المملكة العربية السعودية . لان هذا الاتجاه ، بدوره يشجع هذه الدول على زيادة انتاجها من النفط ، الامر الذي قد يخفض من اسعار النفط . ومن هذه الزاوية بالذات يمكن ان نتفهم العلاقات الودية التي قامت بين الدول العربية اليمينية وبين ادارة الرئيس نيكسون بعد حرب اكتوبر . ويبدو ان القيادة السياسية للعالم العربي قد انتقلت الى مواقع هذه العناصر المحافظة التي كانت تدعو طيلة العقدين الماضيين الى توجيه العرب نحو « امريكا » . ولقد يحدد شعور الوسط السياسي في الشرق الاوسط بالانفتاح نحو استثمار رؤوس الاموال الغربية وتفضيل الاستجابة للمبادرات الامريكية .

ان امتلاك بلدان الشرق الاوسط لكميات هائلة من الاحتياطي النقدي سيمكنها من ان تلعب دورا هاما في نظام النقد الدولي . ولعل اتفاقية سميثسونيون في ديسمبر عام ١٩٧١ تذكرنا بأن الدولة التي تملك احتياطيا فائضا من الدولار يمكنها تخفيض قيمه الدولار في الاسواق العالمية . وهذا الامر هو بمثابه تحد للاقتصاد الامريكي بسبب ازمة الطاقة المتزايدة في الولايات المتحدة . اما استخدام دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط لاحتياطيها كسلاح سياسي ، فهذا امر يتوقف على التطورات في المنطقة وعلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية نحو هذه المنطقة . لكن الامر الذي يبقى واضحا هو كون منطقة الشرق الاوسط قد اصبحت ذات اهمية لها الاولوية في جدول اعمال صانعي سياسة الولايات المتحدة . وهذا ما تمثله دبلوماسية هنري كيسنجر المتحركة في الشرق الاوسط وزيارة الرئيس السابق نيكسون ، التي ليس لها سابقة للمنطقة ، في يونيو ( حزيران ) سنة ١٩٧٣ .

## سياسة ادراك المصلحة الشخصية مقابل دبلوماسية « المدفع المتحرك »

ان الطلب المتزايد في الولايات المتحدة على المنتجات النفطية قد عجل في مرحلة التغيير الجذري في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة والعالم العربي . فمسألة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي التجاري مع العالم العربي وامكانية فرض حظر جديد على تصدير النفط قد اثارا نقاشا عاما في الولايات المتحدة .

ولعل المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين في اوروبا الغربية واليابان ، من جهة ، والولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط المنتجة للنفط ، من جهة اخرى تمثل حقيقة العلاقات الدولية المعاصرة . وهناك في الولايات المتحدة الكثيرون ممن ينظرون الى الدول المنتجة للنفط كشركاء عمل لا يمكن الاستغناء عنهم ، وكمصدر تموين واستهلاك لا يمثل اي خطر على المصالح المشروعة للدول المتطورة . وهم يرون بأن تحسين العلاقات العربية الامريكية سيؤدي الى تحسين مركز الولايات المتحدة الدولي . لكن اشخاصا اخرين ممن يميلون الى احتفاظ البلدان الغربية ببعض الامتيازات والمصالح فقط في دول العالم الثالث النامية يرون بأن تبادل المصالح هو امر يجب ان يبنى على اساس القوة . وقد لخصت « لندن اوبزيرفر » هذا الراي قائلة :

« ان نظرة الغرب للبلدان العربية وكأنها خطر يجب ان يقاوم . من جهة ، او

---

37. *New York Times, 7-21-74.*

كاحداث في السن يجب ان يعلموا كيف ينفقون اموالهم ، من جهة ثانية ، هي من خصائص الخلفية التاريخية الكئيبة بالنسبة للعلاقات بين الطرفين (٣٨) .

سوف نراجع هنا وجهات النظر الغربية المتعددة حول كيفية التعامل مع الشرق الاوسط من خلال ازمة الطاقة . لقد عقد في روما سنة ١٩٧٢ اجتماع تحت رعاية مركز ادارة الجامعات الامريكية لدراسات حوض البحر الابيض المتوسط ، حضره اثنان وسبعون شخصا من رؤساء الحكومات ومدراء الشركات والبنوك والخبراء لبحث مسألة ازمة الطاقة القائمة ، آخذين بعين **الاعتبار ناحيتين** : الاولى هي « كيف ستتمكن الدول المستهلكة للنفط بشراهةالتغلب على مصاعب السبعينات التي تبرز فيها منطقة كانت ضعيفة حتى الان ،وهيالشرق الاوسط ، كقوة خارقة » والثانية هي « كيف تستطيع الدول المستهلكة دفع ثمن هذه الكميات الكبيرة من النفط » (٣٩) .

اما بالنسبة للناحية الاولى فمن الواضح ان الدول العربية تستطيع ايقاف ضخ النفط الى العالم الغربي ، لان هذه الدول ليست بحاجة للمال طيلة هذا العقد . ففي عام ١٩٧٥ ستتمكن الكويت والمملكة العربية السعودية واتحاد الامارات العربية ، وربما العراق ، من تكديس عائدات البترول التي تردها خلال ثلاث وربما أربع سنوات (٤٠) . وهذا امر كانت ليبيا السابقة اليه منذ عام ١٩٧٢ . ومن المشهود به بان اي تخفيض تجريه منظمة الاوبيك OPEC على تصدير النفط سيكون له تأثير شديد على الاقتصاد في العالم الغربي . ولقد حذر روجر مورتون Roger Morton وزير الداخليـــة الامريكية من ان اي قطع للنفط المصدر الى الولايات المتحـــدة « يمكن ان يسبب خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني وللامن الداخلي والخارجي » (٤١) . كما وصلت حلقة بحث الـ AUFS الدراسية الى نتيجة مفادها « ان الولايات المتحدة قد اصبحت عرضة للضغط العربي من هذه الزاوية بسبب انحيازها الىاسرائيل(٤٢)، مع ملاحظة ان تخفيض الانتاج في سنة ١٩٥٦ و١٩٦٧ كان موجها ضد اصدقـــاء اسرائيل » . لكن مثل هذا التخفيض السابق الذكر كان قصير المدى . وسوف تتمكن كل بلدان منظمة الاوبيك ، بسبب الزيادة في العائدات النفطية ، من « الصبر اكثر من الدول المستهلكة في حال فرض حظـــر على تصدير نفط وحصول « مجـــاعة نفطية » (٤٣) . اما بالنسبة لرد الفعل الامريكي ازاء هذا الامر فان حلقة بحث الـــ AUFS اجمعت على ضرورة بذل الولايات المتحدة لجهود كبيرة من اجل حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي فهي تقول بهذا الصدد :

« واذا ما وصلنا الى تلك النتيجة التي لا مهرب منها فان الولايات المتحدة لا يمكنها تحمل عداوة كل الدول العربية الاعضاء في منظمة الاوبيك ويكفي ان يكون مبرر عدم حدوث ذلك حرص الولايات المتحدة على تأمين طلبات النفط لمواطنيها الذين اعتادوا على الرفاهية ووسائل الراحة » (٤٤) .

وتشارك في مثل هذا الرأي اللجنة الفرعية للشرق الادنى التابعة للجنة الشئون

---

38. *Quoted in Action, May 21, 1973.*
39. *Monroe, Elizabeth, The Changing Balance of Power in the Persian Gulf, p. 36.*
40. *Ibid., pp. 36-37.*
41. *Wall Street Journal, Jan. 30, 1973.*
42. *Monroe, op. cit., p. 39.*
43. *Ibid., p. 39.*
44. *Ibid.,*

الخارجية في مجلس النواب الامريكي . فبعد الاستماع الى مناقشات جرت بين فبراير واغسطس عام ١٩٧٢ حول مصالح وسياسة الولايات المتحدة في الخليج ، وصل الراي الى ان « البلدان المصدرة للنفط تملك كل الاوراق الرابحة » وحثت على ايجاد اسلوب استرضائي لهذه الدول من قبل الحكومة الامريكية وشركات النفط الامريكية . ولقد نفت هذه اللجنة وجود ما يسمى بالفراغ السياسي في هذه المنطقة نتيجة الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ . كما دعت اللجنة الولايات المتحدة الى استخدام « الحد الادنى من السياسة الكفيلة بجعل هذه الدول المصدرة للنفط حرة من اي تدخل اجنبي ومن سياسة القوى العظمى او من اية سيطرة اجنبية » (٤٥) .

وقد وجهت هذه اللجنة الى شركات النفط نفس تعبيرها السابق الذي يقول بأن « الدول المصدرة للنفط لديها كل الاوراق الرابحة » وان « المشاركة حتمية لا مهرب منها » . كما ترى هذه اللجنة بأنه لهذا كان هدف شركات النفط الرئيسي هو الحصول على تموين دائم من النفط وبشروط معقولة ، فان التعاون مع منظمة الاوبيك ضمن نطاق المشاركة قد يعطي افضل النتائج الفعالة . وقد لمحت اللجنة الى انه لن يكون لدى الدول المستهلكة اي فائض في الدخل عام ١٩٧٥ ، على عكس ما كان في الفترة ما بين ١٩٥١ ، ١٩٦٦ . ومن ثم فان « امتن علاقة بين شركات النفط والدول المصدرة يجب ان تقوم على اساس المصالح المتبادلة للطرفين . مع مراعاة القوة النسبية لمركز كل طرف في هذه العلاقة » (٤٦) .

واقد اشار بعض الموظفين في ادارة الدولة الامريكية وفي الاوساط القريبة منها ومدراء شركات النفط وبعض اساتذة الجامعات الى التناقض بين المساعدات الاميركية الكبيرة لاسرائيل — خصوصا في عهد الرئيس نيكسون قبل حرب اكتوبر ، وبين حاجة الولايات المتحدة المتزايدة للمنتجات العربية النفطية . ولقد عبر جون ماكلين John Maclean رئيس شركة النفط الدولية International Oil Co. عن الحاجة الى « التعاون لخلق اطار سليم من العلاقات السياسية » مع البلدان العربية كشيء ضروري لاستيعاب الامور في المنطقة » (٤٧) . ويرى ان الاقتصاد الامريكي سيعتمد مستقبلا على مثل هذا الاستقرار ، ولذلك فان تحسين العلاقات الامريكية العربية هو امر بناء للغاية . ويقول ماكلين بهذا الصدد :

« ان اعتمادنا في قسم كبير من طاقتنا اللازمة محليا على عدد قليل من الدول الاجنبية البعيدة عنا سيكون حقيقة جديدة في الحياة الاقتصادية والسياسية من تاريخ هذه الامة . وهذا ما يفرض اعادة النظر في كل سياستنا الخارجية بالنسبة للشرق الاوسط ، وان نعطي لسياستنا هذه اهمية اكبر بكثير مما كانت عليه من قبل » (٤٨) .

ويؤكد على نفس النقطة البروفسور مايكل هدسون M. Hudson من جامعة جون هوبكنز John Hopkins اذ يقول مخاطبا المؤتمر السنوي السادس والعشرين للقضايا الدولية Annual Conference of World Affairs في جامعة كولورادو .

« قد يكون من الصحيح القول بان الدول العربية غير قادرة على تهديد أمن المصالح الامريكية بشكل فعال ، لكنني اجد لزاما على ان اقول بأن النفط العربي هو من الامور الاكثر حيوية او الهامة جدا ، على الاقل . ولا يمكن أن ينادي بمعاداتنا

---

*45. The U.S. And The Persian Gulf, p. 10.*

*46. Ibid., p. 6.*

*47. MacLean, op. cit., p. 12.*

*48. Ibid., pp. 6-7.*

للعالم العربي سوى كل سياسي قليل التبصر » (٤٩) .

كما يرى تشارلز يوست Charles Yost وهو ديبلوماسي خدم كسفير للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة في اول عهد الرئيس نيكسون ، يرى بأن حل ازمة الطاقة هو امر يحتوي على مصاعب عديدة ، ومنها الصراع العربي الاسرائيلي . فهو يقول في هذا الشأن :

« طالما ان الصراع العربي الاسرائيلي باق دون حل وطالما ان مساحات شاسعة من الارض العربية باقية تحت الاحتلال الاسرائيلي ، فان الدول العربية ستجد نفسها مضطرة لاستخدام قوة نفوذ نفطها الذي لا يمكن الاستغناء عنه لاستمالة الدول الغربية ، وخصوصا الولايات المتحدة ، لكي توقف او تقلل مساعداتها لاسرائيل»(٥٠).

ولعل يوست استخدم نقطة مصاعب او مخاطر Hazard ليجسد الصعوبات التي تعترض طريق تغيير السياسة الامريكية الخارجية في الشرق الاوسط بسبب ما اسماه السناتور فولبرايت Fulbright بعداوة مجلس الشيوخ « الخاضع لنفوذ اسرائيل لمثل هذا التغيير » . (٥١)

ويرى البروفسور مير A. J. Meyer وهو اقتصادي بارز في جامعة هارفارد بأن محاولة كسب أصوات الناخبين عن طريق التفرقة العرقية هي احدى اسباب استعصاء ازمة الطاقة . فهو يقول حول هذه النقطة :

« انني احب ان اشير الى ان الجري وراء اصوات الناخبين عن طريق التفرقة العرقية ، وخصوصا اليهودية ، هو أمر يشغل المرشحين للانتخابات القادمة . ولقد اصبح هذا الامر من مميزات الحياة السياسية الامريكية . فكلا الحزبين ، الجمهوري والديموقراطي ، يستخدم هذه الطريقة ، وكل منهما يطالب بالتأييد الشعبي لكونه نصيرا لاسرائيل ومدافعا عن وجودها واقتصادها وعن توسعها الجغرافي عند الضرورة . . . ونادرا جدا ما ترى سياسيا امريكيا يشير الى « مجاعة » النفط والغاز المقبلة فيقترح على أساسها تحسين العلاقات العربية الامريكية لاهميتها في هذا المجال » (٥٢) .

وقام هذا البروفسور باعلام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ بان اليابان واوروبا الغربية تفضل أن تتعامل مع دول نفط الشرق الاوسط منفصلة عن الولايات المتحدة وذلك بسبب مساعدات هذه الاخيرة ( الولايات المتحدة ) الكبيرة لاسرائيل (٥٣) . ويرى مير بأن ازالة هذا العائق ( بتخفيض المساعدات الامريكية للاسرائيل ) يمكن ان يساهم في خلق ( ناد للمستهلكين ) من الدول المستوردة للطاقة ليقف في وجه ميل الدول المنتجة الى زيادة التحكم في مصادر الطاقة لديها . واذا كان ( مير ) يسعى الى ايجاد سياسة تعتمد على المعرفة الحقة للمصالح الذاتية ولا تتعرض للضغط السياسي المحلي ، فهو انما يعيد صياغة الاستراتيجية الاستعمارية التي تقول « فرق تسد » حيث أن دعوته الى « ناد للمستهلكين » في مواجهة الدول

---

49. *Hudson, Michael, The U.S. and the Mideast in the Second Nixon Administ Pamphlet published by American Committee for Justice in the Middle East, Boulde Colorado, May 2, 1973.*
50. *Christian Ccience Monitor, 4-26-73.*
51. *The Evening Star & Daily News. Washington, D.D., April 16, 1973 p. A6.*
52. *Quoted in Action, 5-21-73, p. 4.*
53. *Quoted inChistrian Science Monitor, 6-7-73.*

المنتجة يهدف الى استغلال الانقسامات بين الدو ل المنتجة بسبب معتقداتها السياسية والاقتصادية ، وذلك لمنع هذه الدول من السيطرة الكلية على مصادر الطاقة لديها .

كما يؤكد والتر ليفي Walter Levy ، وهو من اشهر رجـــال الاقتصاد المتخصصين بالبترول في العالم ، ومن اهمهم عداء للعرب على ضرورة ايجاد « قوة توازن » من الدول المستهلكة وذلك لمنع حدوث انقـلاب في ميزان القوى وجعـل الشركات النفطية تبدو وكأنها « شريك من الدرجة الثانية بالنسبة للدول المنتجة » (٥٤) ويرى بأن الوصول الى مثل هذا التوازن يجب ان يتم من خلال اعطـــاء حكومات الدول المستهلكة دورا بارزا في المفاوضات مع الدول المنتجة . (٥٥) ويختتم ليفي احدى الفقرات في مقال نشرته مجلة Foreign Affairs

« أن تحدي حقائق العصر المطلقة يكمن فيما اذا كانت السياسة النفطيـة للحكومات الغربية ، في زمن تضع فيه الدول المنتجة كل ثقلها لتحقيق مصالحها ، تستطيع الاحتفاظ بتوازن فعال رغم كل الظروف ، فتؤمن بذلك للبلدان المستهلكـة ضمانات معقولة لتزويدها بالنفط بشروط سهلة » (٥٦) .

وفي هذا الاطار ، يمكن القول بأن ليفي يدعو الى تجمع شركات النفط العالمية وحكومات الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية ضد الدول المصدرة للنفط . ويتبنى نفس الدعوة البرفسور روبرت باوي Robert Bowie ، مدير مركز الشئون الدولية في جامعة هارفارد ، الذي ينظر الى « التعاون الودي بين الدول المتقدمة — الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية ، كأمر ضروري لاقتصاد متين ولأمن الدول المتقدمة في المرحلة القادمة » (٥٧) .

كما دعا روبرت هانتر Robert Hunter وهو عضو في مجلســـس تنميـــة ما وراء البحار Overseas Development Council الى تجمع القوى الغربية بحذر . فيقول:

« لكنه من الضروري الا يتحول اي تجمع غربي ، سواء من اجل ضمانات افضل في التموين أو من اجل عدم ارتفاع اسعار النفط ، الى مجابهة مع الدول المنتجة . . . وان اية مجابهة من هذا النوع ستؤدي الى الاضرار بالدول المستهلكة . وخصوصا وأن الحقل الذي تستطيع الدول المستهلكة المناورة فيه الان هو الحقل السياسي والاقتصادي وليس الحقل العسكري . ولذلك فان افضل ما يمكن ان يقوم به الغرب هو خلق شعور لدى الدول المنتجة بالمسئولية تجاه سلامة الاقتصاد العالمي ككل » (٥٨) .

وينظر مايكل تانزر Tanzer وهو رئيس مؤسسة امريكية للاستشارات الاقتصادية الخاصة بالنفط ، الى راي ليفي على أنه يهدف الى منع الدول المنتجة من السيطرة الكاملة على مصادر نفطها ، الأمر الذي قد ينهي سيطرة شركات النفط على منطقة ذات طاقة رخيصة التكلفة بالنسبة للغرب (٥٩) . ويرى تانزر بأن خطة ليفي هي بمثابة ثورة مضادة على اتجاه الدول المنتجة نحو السيادة الوطنية (٦٠) . وهذه الخطة ، في رايه تتنافى مع مبادىء الحق في تقرير المصير الاقتصادي ومع مبادىء تحرير العالم الثالث من الامبريالية الغربية . ويقول تانزر بهذا الصدد . »

---

54. *Smith, William, "Unity is Urged for Importers of Energy," New York Times, 2-26-73, p. 46.*

55. *Levy, Walter, "Oil Power," Foreign Affairs Vol. 49, No. 4 (July 1971), p. 666.*

56. *Ibid., p. 668.*

57. *Bowie, Robert, "Energy and Foreign Policy", Christian Science Monitor, 12-13-72.*

58. *Hunter, Robert, "Energy Dependence on U.S. Policy".*

59. *Tanzer, Michael, "Oil Over a Barrel", Vista June 1973, pp. 43-44.*

« بعد ان ركزت السياسة الامريكية الخارجية انظارها على منطقة الشرق الاوسط ، اصبح من الواجب الاسراع في ايجاد مبادىء تقدمية للتعاون الدولي في مجال صناعة النفط وذلك لتهدئة الموقف قبل ان يصبح الشرق الاوسط فيتنامـا أخرى » (٦١) .

وآراء والتر ليفي تجد سندا لها في آراء البروفسور موري ادلمان Maury Adelman من معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس . لكن ادلمان هو اكثر تطرفا من ليفي ، اذ يدعو الى « فرط عقد » منظمة الاوبيك قبل اي شيء آخر (٦٢) .

وقد قام مركز الدراسات الاستراتيجية في بريطانيا بتقييم القوة المالية المتنامية لدول الشرق الاوسط المنتجة للبترول ولمدى اعتماد الغرب على هذا النفط ، فرأى في هذين الامرين خطرا يهدد الولايات المتحدة ( امريكا الشمالية ) واوروبا واليابان أكثر من كل الاخطار العسكرية » (٦٣ ) . فالمبالغ الضخمة التي ستدفعها الولايات المتحدة كثمن للنفط سوف تؤثر الى حد بعيد على قدرتها على الاحتفاظ بوجودها العسكري القوي فيما وراء البحار . فقوات الولايات المتحدة تعتمد في ٥٠ ٪ من استهلاكها من النفط على البترول المستورد . كما ان كل البترول المستعمل في حرب فيتنام يأتي من منطقة الخليج العربي . ويشكل الاعتماد على النفط المستورد خطرا كبيرا من وجهة نظر الذين يربطون بين الحاجة الى التواجد العسكري والامن القومي. ويحذر والتر ليفي للمرة الثانية من ان « الولايات المتحدة لا يمكنها ، كقوة عالمية رئيسية ، الإستمرار في الاعتماد المتزايد على بترول حفنة من البلدان الاجنبية ، والا فان امنها وازدهارها وحريتها في صياغة سياستها الخارجية ستكون في خطـــر محيق . (٦٤) » وهذا الراي حول ازمة الطاقة يبدو وكأنه يقترح دواء يعتمد على سياسة القوة كسبيل وحيد للحفاظ على الامبراطوريات الاستعمارية الجديدة وعلى الامتيازات الاقتصادية في عالم ثائر . وهناك بالفعل من ينادي بتحقيق هذا الهدف من خلال تبنيهم شكلا جديداً لدبلوماسية المدفع المتحرك. بينما يرى آخرون ان هذا الهدف يمكن تحقيقه بطريق استخدام دول او حكام عملاء .

ولقد طالبت البحرية الامريكية بزيادة كبيرة في ميزانيتها لبناء مدمرات لحماية اساطيل ناقلات النفط، ويعبر الادميرال الو زيموالت Admeral Elmo Zumwalt عن هذه الحاجة في كلمته الى غرفة التجارة في بيكلي رالي Beckly Raleigh في غرب فرجينيا فيقـــول :

« طالما ان كل النفط الذي نحتاجه سيصلنا عبر المحيطات العالمية ، فان نقله يحتاج الى الف ناقلة . معدل حمولة كل منها يقدر بـــ (١٧) الف طن . ووصول هذه الناقلات يعتمد على قدرتنا على منع اي توقف لضخ البترول . (٦٥) »

ولكي يوضح الادميرال رأيه بان سياسة المدفع المتحرك يمكن ان تسير دبلوماسية الشرق الاوسط لمصلحة امريكا ، فاننا نجده يضيف قائلا :

---

*60. Ibid., p. 44.*

*61. Ibid.*

*62. Smith, William, "Energy Crisis: Shortages Amid Plenty," New York Times, 4-17-73, p. 26.*

*63. Ibid.*

*64. Wall Street Journal, January 30, 1973.*

*65. Schmidt, Dana Adam, "U.S. Worried About Growing Oil Oependence," Christian Science Monitor, Feb. 3, 1973.*

« لا شيء يخيف مواطنا في مجتمع متخلف تكنولوجيا مثل قوة مدمرة تشعره بخطرها . »
لكن حلقة بحث الـ AUFS الدراسية التي اشرنا اليها سابقا تخالف هذا الراي تماما . وهي تعلن بهذا الصدد : ـ

«لقد انتهى زمن سياسة المدفع المتحرك ... وتواجد الاسطول البحري الامريكي في البحرين أصبح رمزيا فقط . وان مثل هذا التواجد هو عرض لا معنى له للقوة العسكرية التي لا فائدة منها بدون قاعدة سياسية محلية . (٦٧) » ومن هنا « وجب على الدول المستهلكة ان تلبي مطامح الخليج . (٦٨) » وان تقبل بالمشاركة كأساس منطقي للمصلحة المشتركة . ان هذه الحلقة الدراسية تعادي سياسة التهديدات والحصار الاقتصادي وكل اشكال تازيم الامور ، لان تلك الاساليب قد تؤدي الى ثورات جماعية والى تزايد النفوذ السوفيتي او الصيني في المنطقة. والحلقة تتبنى المفهوم الليبرالي للسياسة الخارجية القائلة بان المعرفة الحقة للمصالح الذاتية الوطنية يجب ان تتحكم في تصرفات صانعي السياسة .

ان تزويد الولايات المتحدة لدول الشرق الاوسط المحافظة بكميات هائلة من السلاح والعتاد تعبر عن مبدأ كيسنجر ونيكسون . فاستراتيجية نيكسون وكيسنجر في منطقة الشرق الاوسط تهدف الى خلق مجموعة قوى مناصرة للغرب في مناطق شمالي المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي ، لتكون هذه القوى بمثابة بوليس يحرس المنطقة . ولعل ايران وأسرائيل هما الدولتان اللتان استلمتا اكبر كمية من الاسلحة الامريكية في السنوات الاخيرة . ولقد قال وليام روجرز ، وزير الخارجية الامريكية السابق ، في طهران في ١١ يونيو ( حزيران ) عام ١٩٧٣ بأن مبيعات الولايات المتحدة العسكرية الى ايران والدول الاخرى المناصرة للغرب في المنطقة ستكون « ذات تاثير بالغ بالنسبة للسلام في هذه المنطقة الغنية بالنفط . (٦٩) » اذ تستطيع مثل هذه الحكومات ، بما لديها من قوة عسكرية ، تأمين استمرار ضخ النفط من الشرق الاوسط الى الاسواق الغربية وحماية المنطقة من الغليان الثوري . فتكون بذلك ، على حد تعبير الرئيس السابق نيكسون، بمثابة رجل الاطفاء الذي تزوده الولايات المتحدة «بالخراطيم والماء». وهناك في الولايات المتحدة من يصادق على وجهة النظر هذه . وحول هذه الفكرة تقول « الكربستيان ساينس مونيتور » على لسان رئيس تحريرها :

« يمكن الدفاع بقوة عن فكرة دعم القوه العسكرية لدول الخليج الغنية بالنفط والمناصرة للغرب . لان حماية عصب الحياة ( مصادر النفط بالنسبة للعالم الغربي ) هي أمر ذو أهمية استراتيجية كبرى . (٧٠) »

وبالمقابل ، هناك آخرون في الولايات المتحدة ممن يعتقدون بفشل فكرة كيسنجر ونيكسون بتحقيق ضمان السيطرة الغربية في منطقة الخليج . وقد مدح الصحافي جوزيف السوب الذي يعكس تفكير رجال البنتاغون تعيين رتشارد هيلمز وهو المدير السابق لوكالة الاستخبارات الامريكية كسفير للولايات المتحدة في طهران حيث أوكلت اليه مهمة ضمان كميات كافية من النفط

---

*56. Monroe, op. cit., p. 40.*

*67. Ibid.*

*68. New York Times, June 12, 1973.*

*69. Christian Science Monitor, 6-9-73.*

*70. Alsop, Joseph, "Soviet Naval Power is Increasing in Persian Gulf," Standard Times, 4-27-73 (New Bedford, Mass.)*

في حالة نشوب خلاف بينها وبين الدول العربية كما تضمنت مهمته مساعدة الشاه في « جهوده لحماية حرية الملاحة في الخليج الفارسي» (٧١) . ويضيف السوب قائلا :

« بذلك يكون الايرانيون قد اوكلت اليهم مسالة حياة او موت ، وهي الحفاظ على عصب الحياة بالنسبة للولايات المتحدة واوروبا واليابان . (٧٢) »

ويمثل السيناتور الامريكي ويليام فولبرايت مدرسة فكرية ثالثة تنتقد بشدة تسليح حكومات الخليج المناصرة لامريكا ، لان هذا يفقد المنطقة استقرارها من خلال الربط بين الولايات المتحدة والقوى الرجعية . وقد حذر فولبرايت من ان الاعتماد المتزايد على نفط الشرق الاوسط قد يؤدي بالولايات المتحدة الى حل ازمة الطاقة بالسيطرة على الدول المنتجة اما مباشرة أو من خلال « دول عميلة لها متوفرة في المنطقة » ، مثل ايران واسرائيل (٧٣) . كما قال بانه اذا لم يفرض على اسرائيل والعرب حل سياسي بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) في شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ ، فان الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة للجوء الى العمل العسكري لحماية مصادر النفط في الشرق الاوسط ـــ عصب حياتها . (٧٤) ويقدم النصح(الودي) للعرب « ليستفيدوا من سياسة الامر الواقع » (٧٥) ، كما ينصح دول منطقة الاوبيك بالاعتدال في رفع اسعار النفط » وان تؤكد للدول المستهلكة انها لن تعرضها لخطر قطع النفط (٧٦) » . ويذهب فولبرايت الى ابعد من ذلك ليقول بأن على الدول العربية ان تقدم تنازلات اضافية لاسرائيل لكي تنجو هذه الدول من العقاب العسكري الاسرائيلي : « مما يخدم العرب في ظروف مشاكلهم الحالية هو اعطاؤهم بعض الاهتمام لمفهوم العدالة واهتماما اكبر بمفهوم الواقعية . وعليهم أن يفهموا انه لا قدرتهم العسكرية المحدودة ولا نفوذ اصدقائهم المحدود خارج بلدانهم ـــ بما فيهم فولبرايت وعدد قليل من اعضاء الكونغرس ـــ تستطيع منع العمل العسكري ضد الدول العربية . (٧٧) »

ويزداد الاعتقاد لدى الكثيرين في العالم الغربي عامة ، وفي الولايات المتحدة خاصة بان الدول المنتجة للنفط يجب أن تنظر الى هذا النفط على اساس انه وديعة دولية ومادة حيوية يجب الا تستعمل كسلاح للمساومة ، لانها تخص كل الجنس البشري . وقد وجهت مؤخرا رسالة الى رئيس تحرير « النيويورك تايمز » تشرح وجهة النظر هذه ببلاغة .

« ان على العرب أن يتعلموا الحقيقة المرة التي تتمثل في ان مئات الملايين من سكان العالم الذين يحتاجون نفط البلدان العربية قد يصلون الى قناعة بأن افضل طريق للحصول على هذا النفط هو أخذه بالقوة . ولن تكون هناك معارضة ذات اهمية لمثل هذا الحل من قبل الراي العام للدول التي تحبذ هذه الطريقة ، ولا لعدم مشاركة الولايات المتحدة في هذه الدعوة » .

---

*71. Ibid.*

*72. "Oil and The Middle East," Congressional Record, 93rd Congress, First Session Vol. 119, No. 76. May 21, 1973.*

*73. Ibid.*

*74. Ibid.*

*75. Ibid.*

*76. Ibid.*

*77. Ibid.*

« ان عملية عسكرية لتأمين النفط للدول المستهلكة لا تشبه ابدا التدخل العسكري الامريكي المحدود في فيتنام ، ولا العمل العسكري الفرنسي الاضطراري في الجزائر . لذلك سيكون هناك اجماع في الراي العالمي على مثل هذه الخطوة دونما معارضة . وعند ذلك لن يكون العرب في موقف قوي يحسدون عليه . (٧٨) »

بعد هذه المراجعة لوجهات النظر والخطط المتعددة السائدة في الولايات المتحدةحول كيفية التعامل مع الدول المنتجة للنفط، فاننا نجد (لدهشتنا)، اجماعا خارجيا في الراي على ان البلدان الغربية المستهلكة يجب ان تحصل على تموينها من النفط اما عن طريق الاكراه(كالعمل العسكري او الدولالعميلة) او عن طريق الاقناع(٧٩). وهناك خلاف بسيط في جوهر الاسلوبين الليبراليين التقليديين . فكلاهما يهدف الى استمرارية الامبراطوريات الاستعمارية الجديدة والامتيازات الاقتصادية في عالم ثائر . فبينما يعتمد الاسلوب الاول على العمل العسكري او على سياسة المدفع المتحركوالاكراه، فان الاسلوب الثاني يعتمد على اختيار حكام رجعيين وضمان حكمهم . ليضمنوا بدورهم النفوذ الغربي في الشرق الاوسط .

واذا كانت وجهة نظر السيناتور نولبرايت ، في الواقع ، افضل ما يمكن ان يتوقعه العرب من المحيط السياسي الامريكي ، فان الاختيارات امامهم لا تتجاوز الاثنين : فهم اما ان يستفيدوا من مفهوم سياسة الامر الواقع » فيقدموا تنازلات لاسرائيل وللشركات النفطية ، او ان يحاولوا كسر طوق التخلف والتبعية مهما كان الثمن . خصوصا وان طبيعة السياسة الامريكية في المنطقة لم تتغير ابدا ومهما حصل من تغييرات فانها لا تعدو كونها تغييرات سطحية ، فامريكا تعتبر اسرائيل الدولة المهيأة لشل عمليات التحرر في عالم ينظر الى التحرر باعتباره حتمية تاريخية

---

78. *New York Times, 5-25-73.*

79. *Tanzer, op. cit., p. 44.*